بحرا الضياء

العدد ٣٥٧ - الاحد ١١ حزيران ٢٠٠٦م- ٦٧٥٦ آ

صلاح زينل

في الصميم

سعدون الجميلي

موظفو الإعلام.. إحالة على التقاعد بالإكراه

بعد عودة موظفي الإعلام الى دوائر وزارة الثقافة بجهود خيرة ومباركة كنا قد استبشرنا خيرا.. بأن القادم من الأيام سيفصح عن إتمام إعادتهم الى نفس الدوائر وترتيب إيصال حقوقهم الوظيفية لهم.. وبدل الترقب الذي كان ينشره أولئك الإعلاميون لانجاز ما تبقى من حقوقهم كموظفين باتمام عملية نقلهم الى تلك الدوائر، وتحويل رواتبهم اليها واحتساب الدرجات الوظيفية المستحقة لهم وصرف الرواتب بضوء تلك الثوابت، والغاء عوامل التفرقة التي تطالهم في تلك الدوائر وفي ديوان الوزارة من بعض المعتوهين الذين يقومون بطردهم خارج الوزارة.

طلعت علينا بعض دوائر وزارة الثقافة بقانون جديد "غير منظور" ولا معلن عنه ولا نعرف من المسؤول عن إقراره، هل هي وزارة المالية أم وزارة الثقافة أم الدوائر التابعة لهما؟، أم هي تصرفات شخصية لبعض المدراء العامين الذين يوصون الإدارات في تلك الدوائر للترويج بشكل خفي لذلك القرار وعدم تبنيه بشكل واضح؟، يفيد حصرا بأن موظف الاعلام إذا أراد الإحالة على التقاعد الآن، فإنه سيحال بدرجته الوظيفية الحالية والراتب المستحق بضوئها، وإذا فضل البقاء في وظيفته، فإنه سينزل درجة وظيفية واحدة وعلى أساس ذلك سيكون راتبه. أي أن العملية برمتها "إحالة على التقاعد بالإكراه" وهذا يخالف كل القوانين الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي ويستدعي تقديم الدعاوي الى المحاكم المختصة بغية معرفة موقف القانون من هكذا تصرفات.

فالدرجة الوظيفية.. تعطى على أساس سنوات الخدمة والشهادة ولا يجوز قانونا وحسب معرفتي البسيطة المساس بها تحت أي مبرر، وإنه من الإجرام إنزال الدرجات الوظيفية إلا اللهم.. إذا كانت المعلومات التي أعطيت بموجبها تلك الدرجات غير دقيقة أو مزورة، وإن بعض الدوائر.. تتصرف في حالة الإحالة على التقاعد لموظفيها تصرف لهم المستحقات من الإجازات غير المأخوذة كرصيد لسنوات التقاعد زائدا اكرامية الخدمة، فكيف وبأي حق يتم إنزال تلك الدرجات الوظيفية التي هي حق مكتسب لموظف الإعلام كان سداد عمرهم ثمنا لها وفي خدمة الدولة.

ثم لماذا هذا الإجراء التعسفي ضد موظفي الاعلام حصرا؟ فإذا كان القرار قد اتخذ وطلب تنفيذه من قبل الجهات الرسمية، فلماذا لا يتم تطبيقه على بقية وزارات الدولة المختلفة ودوائرها؟، وإذا أقرت وزارة المالية إن الدرجات الوظيفية لأولئك الموظفين كثيرة ولا تتناسب مع ما موجود منها لدى تلك الوزارة فكان المفروض عليها أن تصعد الموظف على وفق استحقاقاته المادية "الراتب" مع بقية أقرانه في الخدمة وتوقف درجته الوظيفية لحين حدوث الشاغر في دائرته وتعطى له.. وبذلك يتحقق مبدأ العدالة للجميع.

إن على الجهات المسؤولة في وزارة المالية، ووزارة الثقافة ودوائرهما المختلفة.. أن تضع نصب أعينها.. إن الله يرقب في عليائه الظلم.. وإن يد الظالم ستبقى مغلولة الى النار.. وإن فعل الخير يتوافق وعدالة السماء ولذا نضع كل من يتصرف بحسن نية أو سوء نية تجاه موظفي الاعلام أمام عدالة السماء وهي التي ستقتص منه إن كان خيرا أو شرا، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

زيادة أسعار المحروقات.. هل حققت أهدافها؟

د. حيدر أبو رغيف*

توقع المواطنون في زيادة اسعار المحروقات ان يتم القضاء على ازمة النقص الشديد في الامداد وان تكون هناك انسيابية في محطات تعبئة الوقود وذلك بادعاء المسؤولين ان الزيادة سوف تقضي على التهريب وعلى السوق السوداء وكذلك ادعوا ان برنامج شبكة الحماية الاجتماعية سيدعم الكثير من الاسر الفقيرة، والحقيقة ان قرار رفع اسعار المنتوجات النفطية قد يكون صائبا اذا توفرت عدة عوامل من اهمها توفر الكميات الكافية من الوقود لتغطية الحاجة المحلية وكذلك ان يتحمل معدل الدخل السنوي للمواطن هذه الزيادة في الاسعار.

وفي تقييم موضوعي وبعد مرور عدة اشهر عليها فان الزيادة في اسعار الوقود واستخدام عوائد هذه الزيادة في دعم الطبقة الفقيرة لن ينجح في بلد مضطرب مثل العراق بل على العكس فان الحد الادنى للدخل اللازم للعيش سوف يرتفع وبالتالي سوف تزداد اعداد الفقراء وان النسبة طردية بين معدل الحد الادنى للدخل اللازم لتلبية الحاجات الاساسية للمواطن واسعار المحروقات وذلك لان ارتفاع سعر الوقود يؤدي الى رفع اسعار كل السلع هذا اولا، ثم ان القول ان رفع اسعار المحروقات سوف يقضي على التهريب مشكوك فيه وذلك لان اغلب النفط المهرب يكون مسروقا ولم تتم دفع قيمته والتهريب في هذه الحالة لا يتأثر بزيادة الاسعار واليوم وبعد ٦ اشهر من الزيادة يعلن محافظ البصرة عن استمرار عمليات التهريب وبكميات كبيرة هذا ثانيا والامر الاخير فان زيادة الاسعار لم تقض على السوق السوداء بل اصبحت اسعار الوقود خيالية في السوق السوداء.

اذا كان يجب على الدولة ان تحرص على رفع مستوى دخل المواطن العراقي بزيادة الانتاج حيث ذكر بعض الخبراء الاقتصاديين ان زيادة الانتاج ١٠٠ الف برميل يوميا كان يمكن ان يغني عن زيادة اسعار المحروقات، ولكن بما ان زيادة الاسعار حصلت فان على الدولة عدة امور يجب ان تقوم بها لامتصاص التأثير العميق على المواطنين وخاصة الفقراء وهي اولا الحرص على رفع معدل الدخل السنوي للمواطن العراقي ليستطيع تحمل رفع الدعم عنه، ثانيا التركيز على زيادة انتاج النفط الخام وتصديره والاستفادة من اسعار النفط العالمية المرتفعة الى اقصى حد ممكن، وثالثا عدم زيادة اسعار المحروقات مرة اخرى في هذه المرحلة على الاقل، ورابعا زيادة قدرة العراق على تكرير المشتقات النفطية لتوفير الاموال المهدورة في استيرادها من الخارج، وخامسا التعامل مع شروط صندوق النقد الدولي يجب أن لا يكون على حساب مصلحة الشعب العراقي.

وانا في هذا السياق اريد ان اعطي مثلا واحدا يمكن للدولة فيه ان تزيد الانتاج وتدعم الدخل السنوي للمواطن وكذلك توجه ضربة قاتلة للارهاب في نفس الوقت حيث ان تقارير صحفية عديدة ذكرت ان العراق يخسر ما يقارب المليار دولار شهريا من عمليات التخريب وتعطيل خط نفط الشمال فلو اعتبرنا جدلا ان هذا الرقم مبالغ فيه وان الرقم الحقيقي هو العشر اي ١٠٠ مليون دولار شهريا فهذا المبلغ يكفي لتشكيل فيلق مؤقت يسمى فيلق حماية خطوط النفط الاستراتيجية يتكون من عشرين الف جندي كلهم من ثلاث محافظات هي الانبار وصلاح الدين وكركوك في هذه الحالة سيمتص جزء كبير من البطالة في تلك المحافظات التي تعتبر ساخنة ويكون رواتب المنتسبين بين ٣٠٠ الى ٦٠٠ دولارا اي يكون معدل الراتب هو ٤٠٠ دولارا ومجموع رواتب الفيلق كله هي ٨٠ مليون دولار وهو اقل من مبلغ الخسائر النفطية في اقل تقديراته، وان يتعهد كل منتسب بان حماية انبوب النفط هي واجبه الاول والاخير وان راتبه الشهري ياتي من النفط المتدفق واي قطع في الامدادات يعني قطع رزقه، وفي هذه الحالة تكون الدولة قد ضربت الارهاب في الصميم في تلك المحافظات، وهذا الفيلق بحجمه الكبير له القدرة على حماية خطوط النفط الى مسافة ٤٠٠كلم، وطبعا سوف يتحجج المعارضون لهذه الفكرة باستحالة تنفيذها لسببين اولهم "هو ان تشكيل هذه القوة يحتاج الى وقت طويل" ولكن لنتذكر ان حماية خطوط نقل النفط كانت تتكفل بها مليشيات الجيش الشعبي في زمن النظام السابق والتي لا يتدرب اعضاؤها سوى ١٥ يوما في معسكرات التدريب ثم ان كل الشباب تقريبا خدموا في الجيش ولهم خبرة نتيجة لحروب صدام الكثيرة وتأهيلهم لا يحتاج الى وقت طويل، وثانيا ان إعداد هذه القوة يكلف مبالغ طائلة من ميزانية العراق المنهكة اصلا ولكن لو استطاع هذا الفيلق حماية انبوب نفط الشمال وإعادت مستوى التصدير الى ما قبل الاحتلال اي نصف مليون برميل يوميا من الحقول الشمالية فانه سوف يدر في ميزانية الدولة ٢٥مليون دولارا يوميا اذا افترضنا ان السعر هو ٥٠ دولارا للبرميل هذا عدا قدرته على حماية إمدادات النفط من والى بغداد فيدعم زيادة الطاقة الكهربائية المنتجة واستمرار عمل مصفى الدورة.

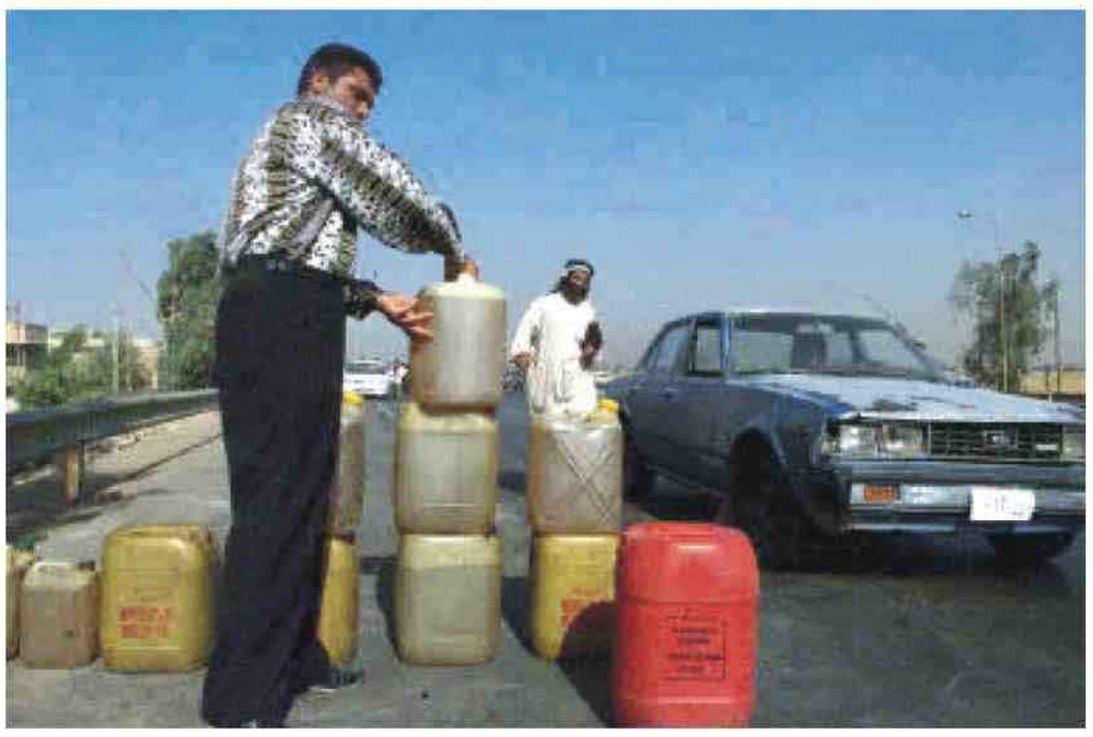

وطبعا هذا مثال واحد من عدة امثلة يمكن ان تنجزها الدولة ويتضح فيه ان تحقيق مثل هذه الخطوات الجريئة تحتاج الى حكومة قوية تمتلك ارادة سياسية جبارة لتستطيع مواجهة التحديات الخطيرة وبناء اقتصاد مابعد الحرب وذلك بمشاريع ذات جدوى اقتصادية وسياسية واجتماعية. ثم ان إعداد الخطة الخمسية او كما يصفها البعض بالاستالينية للنهوض بالواقع الخدمي في العراق يحتاج قبل الاموال للارادة وللنية الصادقة وان الشعب سوف يكون الظهير والداعم للحكومة وهو مستعد ان يتحمل كل المصاعب اذ شعر بان الدولة جادة في انشاء البنية التحتية والقاعدة الاقتصادية المتينة لدولة نفطية بحجم العراق. ولكن هذا لايتم بالضغط على الشعب من خلال رفع الدعم عنه وخاصة في هذه المرحلة الصعبة جدا وهو منهك اصلا من سياسات العهد السابق، بل يتم كما ذكرنا انفا بتطوير الصناعة النفطية كمرحلة اولى ويأتي بعدها تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية.

* عن موقع صوت العراق الإلكتروني.

هذا الخراب الشامل.. أسست له السلطة الدكتاتورية ومارسته سلوكاً ومنهجاً

أبو حيدر المولى

يتسع مفهوم الفساد الإداري، أو فساد الدولة، ويتشعب ويتنوع فلا ينحصر في سرقة المال العام، بل يتعداه ليشمل المحسوبية والمنسوبية، وعدم الشعور بالمسؤولية، واللامبالية في التعامل مع ممتلكات الدولة، والتهاون في أداء العمل، وشيوع وتعاطي الرشوة، والتسيب في العمل، وتغليب المنفعة الشخصية، وانعدام الشعور الوطني والسكوت عن الممارسات الخاطئة.. وغيرها.

دبت هذه الأمراض وترسخت في جسد الدولة العراقية مع بداية تسلط عناصر النظام الدكتاتوري السابق على مقاليد الحكم بعد انقلابهم الأسود في العراق وتفشت مع استلام هدام رئاسة السلطة، حين باشر بانشاء فئات متسلطة فوق سلطة القانون وأوجد حاشية كبيرة من رعاة وقرويي عشيرته بعدما منحهم الرتب والشهادات والمناصب وخاصة في الأمن والمخابرات والحرس الخاص والأمن الخاص والحماية الخاصة وتم توجيه عقليتهم المتخلفة لخدمة النظام حصرا بعد اعطائهم السلطات المطلقة ولم تكن صلاحيات وسلطات الرفاق في الصفوف المتقدمة في حزب البعث أقل شأنا، فقد منحوا امتيازات وسلطات واسعة بل إن عوائلهم كانت مصونة غير مسؤولة، فالأفضلية لأولادهم وبناتهم في الكليات والسفر والتعيينات والنفوذ ولا تطبق بحقهم القوانين مهما فعلوا، وأمتدت الهبات لتشمل العشائر المتفانية في خدمة النظام فمنح أفرادها السيارات الحديثة والأسلحة المتنوعة وسمح لهم ببناء القصور والعمارات في بغداد وتبوؤا المناصب والوظائف واعفوا من الخدمة العسكرية. فترك أغلب القرويين الزراعة وانتقلوا الى المدن لينغمسوا في ممارسات شاذة نتيجة تراكم الثروات المالية التي أغدقتها عليهم السلطة وانبهارهم بأوضاع المدينة وتحللهم من كل التزام قانوني واخلاقي كونهم فوق القانون لأن أبناءهم وإخوانهم من المقربين للسلطة أو ضباطا كبارا في أجهزتها القمعية أو كونهم ينتمون للمدينة الفلانية أو العشيرة الفلانية.

وبالمقابل حاولت تلك السلطة المتخلفة تدمير الطبقة المثقفة والمتعلمة ترسيخا لبقاء الحاكم المستبد أطول فترة. وهذا المطلب لا يتم إلا بافقار المجتمع وتجهيل أفراده واسقاطهم خلقيا. وهكذا اندفع النظام المقبور بكل همجية ليسوق الموظفين والخريجين الى الخدمة العسكرية أو الجيش الشعبي ثم زجهم في حروب طاحنة أكلت خيرة شباب العراق بدأت عام ١٩٨٠ ولم تنته إلا بعد سقوط الصنم، ولم يسلم طلبة الكليات والاعداديات من تلك المطحنة التي لا تبقي ولا تذر بل تجاوز الأمر فوصل الى تلاميذ المدارس الابتدائية فسيقوا الى الجيش العراقي!، حيث اختل توازن أفراد المجتمع وهم يرون الدولة تسرق. فيرتفع المستوى المعاشي بشكل مهول لطبقات معينة، وتدفع طبقات أخرى أرواح أبنائها ثمنا لهذه السرقات، مدفوعا بالحاح الحاجة واهمال الحكومة واختصارها على المقربين وتأكيدها على أن الذي يريد استلام السلطة بدلا عن البعثيين سيستلمها ترابا وخرابا بلا بشر!.

مشكلة الفساد الإداري من الخطورة ما لا يمكن حصرها بجهة، أو احتوائها ومعالجتها بأقل التدابير أو تعليق تبعتها على إحدى الشماعات!

وفق هذا النهج.. وتأسيسا على هذا البناء دأبت سلطة البعث على تخريب نفوس هذا المجتمع طيلة السنين الأربعين السود من حكمها، وحرصت على تجذير طباع الفساد والشر والرذيلة حتى احالتها ثوابت استمرت حتى بعد سقوط تلك السلطة لتشيع حالة النهب والسلب وتخريب دوائر الدولة مستغلة ضعف الدولة وغياب القانون. بدلا من استثمار الحرية واستغلال الديمقراطية في إعادة تأهيل النفوس، والاستفادة من الثروات الوطنية في بناء العراق الجديد.

ونتيجة لحجم الفساد، والأموال التي نهبها هؤلاء [غير المسؤولين] الجدد اضطرت الحكومة المنتخبة لتشكيل [هيئة النزاهة] لغرض مكافحة الفساد، ومتابعة المفسدين في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومساءلتهم واحالتهم الى السلطة القضائية بغض النظر عن مناصبهم ومراكزهم الوظيفية، لكنها لم تحقق النتائج المرجوة، ولم تقم بتفعيل الاجراءات القانونية ضد المفسدين ولأسباب متعددة ما ادى الى نتائج عكسية في أغلب الأحيان، فقد صار الفساد أمرا عاديا مألوفا، واتسعت حلقاته، وتنوعت صفقاته المشبوهة في عمليات مفضوحة لهدر المال العام وتعطيل المشاريع الهامة، ثم تلتقع نفس هذه الطبقة تحت طائلة الحصار وتزداد الأولى نعيما ورفاها. ويوما بعد يوم، وتحت هذه الضغوط وهذا التمايز، صارت الوطنية ترفا، وصار الفساد والإفساد أمرا مألوفا، بعدما قامت السلطة الدكتاتورية بشكل مقصود بتخريب الأخلاق، وتفتيت النسيج الاجتماعي، وهدم الإنسان وقتل روح المواطنة في داخله، وتحويله الى كائن مسلوب الإرادة، مشلول التفكير يجري بنهم لتوفير لقمة العيش لأسرته، وهو ينظر بنقمة وحسد لمن حققوا الإثراء السريع سواء عن طريق النهب والسلب والرشى أو عن طريق احتضان السلطة. وبالتالي فهو لم يعد عابها بوطن لا يملك فيه شبرا وتمتهن كرامته فيه ولا يحصل على رغيفه إلا بشق الأنفس، فكان لابد أن يتجه ولاءه لرجل الدين أو لشيخ العشيرة في عملية تعويضية وضمانا للحرية. وأن يسعى ليل نهار لتحقيق الثراء وتغيير مستواه المعاشي بغض النظر عن الوسيلة والطريقة معسكرات صيفية "كأشبال وطلائع" ناهيك عن "جيش القدس، وجيش النخوة، ونواطير الشعب" وفي الوقت الذي أغدق النظام المقبور فيه على الطبقات المقربة بالأموال والهبات والمناصب وتركها تسرف في الملذات والتجاوزات، وتنفرد بالسلطة والمناصب حرم الطبقة المتوسطة من أبسط معوقات العيش الكريم بعد أن دمر مستقبل أبنائها في حروبه العبثية وتركها يتامى وأرامل لا حول لها ولا قوة ليجبرها على الانحراف والسقوط في الرذيلة.

وإزاء هذا التمايز الطبقي الفاحش من البديهي أن يتولد شعور بالغبن والضياع لدى أفراد الطبقة التي سحقت عمدا، وطبيعي أن تتفشى الرشوة في دوائر الدولة وحتى أجهزة الجيش والشرطة أمام ارتفاع الأسعار وقلة الرواتب، لينتشر بعد ذلك الفساد بشكل علني حين أمرت السلطة المقبورة كافة الوزارات والدوائر الرسمية بنهب وسلب كل ما تقع عليه اليد في الكويت بعدما دخلها الجيش العراقي!، حيث اختل توازن أفراد المجتمع وهم يرون الدولة تسرق. فيرتفع المستوى المعاشي بشكل مهول لطبقات معينة، وتدفع طبقات أخرى أرواح أبنائها ثمنا لهذه السرقات، مع صفوف المعارضة.

دأبت السلطة الدكتاتورية على هدم الإنسان وقتل روح المواطنة في داخله، وتفتيت النسيج الاجتماعي، وتجذير طباع الفساد والشر في النفوس المسلوبة الإرادة المشلولة التفكير

ومما يحز في النفس، ويملأ القلب غيضا، ويشحن الصدر غما، استمرار حالة الفساد والافساد لا بل واتساعها ووصولها الى بعض المسؤولين الكبار والذين تسللوا بشكل أو بآخر الى صفوف الحركات الوطنية التي ساهمت في عملية التغيير، وما هم من معارضي السلطة المقبورة بل من الذين لم ترضى عن أدائهم فخفضت امتيازاتهم ولذلك "زعلوا" ليحسبوا أنفسهم فيما بعد ولم ترق قرارات الإدانة التي صدرت بحق المفسدين الى ما يتناسب وعدد وحجم القضايا التي اكتشفتها وحددتها "هيئة النزاهة" مما أثار حالة من الاستياء العام، وولد احباطا وخيبة أمل في نفوس المواطنين، واحراجا للحركات والقوى السياسية وللحكومة والبرلمان بنفس الوقت، ويظل المراقب والمتتبع في حيرة من امره على من يلقي المسؤولية، ويحمل من تبعات هذا الداء؟!، فحسب رأي أحد مسؤولي هيئة النزاهة: "إن مجلس الوزراء لا يشكل فريق عمل متجانس خاضع لإدارة رئيس مجلس الوزراء بل إن اختيار الوزراء جاء حسب تنسيب كياناتهم وعليه فرئيس الوزراء لا يملك إقالة أو محاسبة الوزير غير الفعال". أما الجمعية الوطنية فإن الكتل المكونة لها ستنبري للدفاع عن الوزير المقصر لهذه الكتلة أو تلك وحمايته. كما إن بعض الأطراف فيها تعيق تنفيذ القانون واتخاذ الاجراءات بحق بعض المتورطين في قضايا الفساد وامتنعت عن رفع الحصانة عنهم. كذلك فإن ديوان الرقابة المالية يتبنى آلية التدقيق اللاحق للصرف وذلك بعد سنة على حصول الصرف ومتابعة الديوان تقوم على تكليف الدوائر بتصفية حساباتها والتي لا يضمن أن تكون دقيقة واكثرها تأتي كاجراءات شكلية. أما هيئة النزاهة فقد اعتمدت اسلوب التلويح والتهديد بدل الانقضاض المفاجئ وبهذا منحت المطلوبين فرصة للاختفاء أو الفرار خارج العراق. ووفق آخر الأرقام المعلنة عن هيئة النزاهة بلغ عدد القضايا المحالة الى المحكمة المركزية "٣١٠" قضية بينما لم يصدر لحد الآن سوى "١٢" قرارا عن تلك المحكمة المختصة كذلك فإن عددا كبيرا من المفتشين العاملين غير فعالين أما بسبب عدم توفر المواصفات المهنية أو الشخصية أو لأن بعضهم يسعى الى الحرص على الوظيفة والموقع ويتجنبون الوقوع في خلاف مع رؤسائهم.

إن مشكلة الفساد الإداري، كارثة بحجم معضلة الإرهاب وفقدان الأمن فكلتاهما تنخران في جسد هذا الوطن الجريح، وتخربان بناه التحتية وتبددان ثرواته وتدمران اقتصاده وتحيلان حياة شعبه بؤسا وجحيما وعليه فلابد من تفعيل قانون مكافحة الفساد الإداري، والتصدي الحازم من قبل مجلس النواب ومجلس الوزراء لكل من تثبت إدانته ورفع الحصانة البرلمانية عن المتورطين الكبار وفضح الكتل والجهات المدافعة عنهم ووضع الجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية والدينية والأخلاقية والقانونية.

كما أن لمنظمات المجتمع المدني ورجال الدين، والصحافة دور مهم وفعال في التوجيه والمتابعة والرقابة، فإن مشكلة الفساد الإداري من السعة والخطورة بحيث لايمكن حصر معالجتها بجهة من الجهات، أو احتوائها بأقل التدابير. أو تعليق تبعاتها على إحدى الشماعات!!.